١٥ بالمئة من المواد الأساسية المستوردة من القطاع الخاص لمصلحة «السورية للتجارة» بسعر التكلفة

الحكومة تدعو الوزارات لتعزيز واردات الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال

هزاع لـ«الوطن»: الإجراءات تنطبق على سلع محددة مثل السكر والأرز وبعض المواد الأخرى

هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء العديد من القضايا الاقتصادية والخدمية، حيث أكد المجلس في جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس أهمية المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠٢٣ القاضي بإحداث الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال، معتبراً أنه يمثل نقطة رئيسة لخطة التعافي مع تداعيات الزلزال وتقديم الدعم والعون للمتضررين. ودعا المجلس في هذا السياق جميع الوزارات والمؤسسات المعنية إلى بذل كل الجهود الممكنة لتنفيذ ماورد في الصكوك الصادرة على أرض الواقع وتعزيز واردات الصندوق بما يضمن تقديم مختلف أنواع الدعم للمتضررين وتمكينهم من استعادة نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية في مناطقهم.

كما استعرض المجلس أهم الإجراءات المتخذة في إطار الانتقال من مرحلة الاستجابة الطارئة للأعمال الإغاثية إلى مرحلة التعافي لمواجهة آثار الزلزال، والمراحل التي وصلت إليها إقامة الوحدات السكنية المؤقتة للمتضررين وإيجاد السكن المناسب للمتضررين القاطنين في المدارس بهدف إعادتها لتقديم خدماتها التعليمية، إضافة إلى مراحل تنفيذ الأبراج السكنية في حلب واللاذقية للمتضررين، وتم التأكيد على تأمين احتياجات البنى التحتية في المحافظات المتضررة ووضع برنامج لقياس عملية التنفيذ.

وشدد المهندس عرنوس على ضرورة استنهاض مقدرات وإمكانات جميع القطاعات الزراعية والإنتاجية والخدمية وتعزيز مساهمتها في التنمية، وطلب من الوزارات المعنية إعداد قائمة بالأولويات والاحتياجات المطروحة للتعاون مع الدول الصديقة والتي تنعكس بشكل مباشر على تطوير الواقع الاقتصادي وتحسين الخدمات.

وناقش المجلس الإجراءات اللازمة لتعزيز وجود المواد الأساسية في الأسواق وطرحها بأسعار مناسبة، وأكد تنفيذ الإجراءات المتعلقة باستجرار ١٥ بالمئة من المواد الأساسية المستوردة من القطاع الخاص لمصلحة السورية للتجارة لعرضها في صالاتها بسعر التكلفة.

حركة التأليف الإبداعي.

واستعرض المجلس في جلسته واقع العمل في مشروع جر المياه من سد ١٦ تشرين إلى مدينة اللاذقية وريفها وجدد التأكيد على تذليل كل العقبات لوضع المشروع في الخدمة مع نهاية حزيران القادم، ووافق على منح «السورية للمخابز» سلفة مالية بقيمة ٢٥ مليار ليرة لتسديد قيمة كميات الخميرة الجافة، كما وافق على عدد من المشروعات التنموية والخدمية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

ورادعة بحق المخالفين.

وشدد المجلس على ضرورة تحسين واقع الخدمات في المناطق السياحية، وكلف وزارة السياحة إعداد مذكرة حول واقع القطاع السياحي، ووافق على ورقة العمل التي قدمتها وزارة الثقافة حول واقع التأليف والترجمة نظراً لأهميتهما في بناء الفكر وتوسيع الآفاق المعرفية وتعزيز

وناقش المجلس الإجراءات المتعلقة باستجرار ١٥ بالمئة من المواد الأساسية المستوردة من القطاع الخاص لمصلحة السورية للتجارة لعرضها في صالاتها بسعر التكلفة.

وأكد أن يتم إخراج البضائع نفسها التي دخلت من البوابة الثانية وعدم تجزئتها أو إضافة مواد أخرى إليها ويعتبرون أن هذا الإجراء هو بخلاف المهمة الأساسية التي أحدثت من أجلها المنطقة الحرة لجهة السماح للمستثمرين بإدخال البضائع وتخزينها في المستودعات داخل المنطقة الحرة ثم إخراجها أو شحنها للسوق المحلية أو الترانزيت حسب حاجة المستثمر، ومثال على ذلك يقوم بعض المستثمرين بإدخال شحنات كبيرة من بعض المستوردات مثل ألواح الطاقة الشمسية وتخزينها في مستودعاتهم بالمنطقة الحرة ثم توريدها للسوق المحلية حسب حاجة السوق وقدرة المستثمر على توزيع وتصريف هذه البضائع أو إدخال جزء من هذه البضائع إلى جانب بضائع أخرى للمستثمر نفسه وكل ذلك وفق بيان جمركي نظامي تقوم الأمانة الجمركية المعنية في المنطقة بتنظيمه.

وفي متابعة لـ«الوطن» علمت أن مديرية الجمارك عملت أمس على تنظيم مذكرة للمديرية العامة للجمارك تشرح فيها ضرورة السماح للمستثمرين بدمج البيانات الجمركية بما يسهم في تعزيز الحركة التجارية والاستثمارية في المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية لـ«الوطن» أن إجراء الجمارك يعزز السماح للمستثمرين بدمج البيانات الجمركية بما يعيق النشاط الاقتصادي في المنطقة الحرة حيث تشترط الأمانة الجمركية في المنطقة الحرة أن يتم إخراج البضائع نفسها التي دخلت من البوابة الثانية وعدم تجزئتها أو إضافة مواد أخرى إليها ويعتبرون أن هذا الإجراء هو بخلاف المهمة الأساسية التي أحدثت من أجلها المنطقة الحرة لجهة السماح للمستثمرين بإدخال البضائع وتخزينها في المستودعات داخل المنطقة الحرة ثم إخراجها أو شحنها للسوق المحلية أو الترانزيت حسب حاجة المستثمر، ومثال على ذلك يقوم بعض المستثمرين بإدخال شحنات كبيرة من بعض المستوردات مثل ألواح الطاقة الشمسية وتخزينها في مستودعاتهم بالمنطقة الحرة ثم توريدها للسوق المحلية حسب حاجة السوق وقدرة المستثمر على توزيع وتصريف هذه البضائع أو إدخال جزء من هذه البضائع إلى جانب بضائع أخرى للمستثمر نفسه وكل ذلك وفق بيان جمركي نظامي تقوم الأمانة الجمركية المعنية في المنطقة بتنظيمه.

وفي متابعة لـ«الوطن» علمت أن مديرية الجمارك عملت أمس على تنظيم مذكرة للمديرية العامة للجمارك تشرح فيها ضرورة السماح للمستثمرين بدمج البيانات الجمركية بما يسهم في تعزيز الحركة التجارية والاستثمارية في المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية.

وكانت البيانات الصادرة عن المنطقة الحرة تفيد أن كمية البضائع الداخلة للمنطقة الحرة خلال العام الماضي ٢٠٢٢ بلغت ١٧٦ ألف طن منها ١٣١ ألف طن دخلت عبر الأردن بقيمة ٤٦٠ مليون دولار بالوقت الذي بلغ فيه عدد الشاحنات الناقلة للبضائع ٧١٠٠ شاحنة و٥٤٠٠ سيارة ركوب صغيرة، وأن كمية البضائع الداخلة للمنطقة من الباب السوري للعام نفسه بلغت ٤٥ ألف طن بقيمة ٢٠ مليون دولار، في حين بلغ عدد الشاحنات الناقلة ١١٠٠ شاحنة و٢٤٠٠ سيارة ركوب متوسطة، وبلغت عقود الاستثمار الجديدة في المنطقة الحرة الأردنية السورية نحو ١٨ عقداً، فيما بلغ عدد عقود الاستثمار التي صوبت أوضاعها ٢٠٥ عقود، ويوجد في المنطقة نحو ٢١ شركة تخليص، منها ١٥ شركة أردنية و٦ شركات سورية.

وبالرجوع لقيمة المشاريع الاستثمارية في المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة يظهر أنها كانت قبل سنوات الحرب على سورية نحو ١,٤ مليار دولار.

ويعتبر الكثير من الاقتصاديين أن المنطقة الحرة المشتركة مع الأردن تمثل خياراً مهماً أمام حركة الشحن والترانزيت بين الموانئ السوري واللبناني وميناء العقبة وأن الكثير من شحنات الترانزيت الكبيرة باتجاه الأراضي الأردنية تمر عبر المنطقة الحرة وخاصة المواد الأولية حيث إن تفعيل هذه المنطقة يسهم في تعزيز حركة الاقتصاد الوطني ويحسن من مؤشراته.

استجابة لما نشرته «الوطن».. تكثيف الجولات على أسواق اللحوم البيضاء

مقصود لـ«الوطن»: أسعار الفروج بدأت بالانخفاض منذ أيام

رامز محفوظ

استجابة لما نشرته «الوطن» في عدد سابق حول ارتفاع أسعار الفروج وأجزائه وعلى وجه الخصوص «الشرحات» التي لامس سعر الكيلو منها منذ أيام الـ٦٠ ألفاً في أسواق دمشق وريفها، أبلغت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك «الوطن» أنها كثفت دورياتها على أسواق بيع اللحوم البيضاء ونظمت العديد من الضبوط بحق المخالفين الذين يرفعون الأسعار ولا يلتزمون بالنشرات التموينية واستطاعت تخفيضها، حسب ما أكده مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود.

وأكد مقصود في تصريح لـ«الوطن» أن سعر الفروج وأجزائه بدأ يأخذ منحى الانخفاض منذ أيام إذ إن سعر كيلو الفروج الحي كان يوم السبت الماضي ١٩٥٠٠ ليرة وأمس أصبح ١٧٥٠٠ ليرة، مطالباً المواطنين بضرورة الاتصال على الرقم ١٢٠ في حال وجود أي مخالفة تخص الأسعار من باعة الفروج، مؤكداً أن دوريات حماية المستهلك على الفور ستتظم العقوبة اللازمة بحق المخالف للتسعيرة التموينية الصادرة عن الوزارة.

وعن العوامل التي أدت إلى انخفاض سعر الفروج، أرجع مقصود السبب إلى زيادة الكميات المعروضة في الأسواق مع عودة قسم كبير من مربي الدواجن إلى سوق التربية نتيجة للإجراءات التي قامت بها الحكومة من أجل توفير المواد العلفية للمربين، موضحاً أن هذه الإجراءات ساهمت بطريقة مباشرة بعودة المربين وانخفاض تكاليف التربية وبالتالي زيادة الكميات المعروضة.

وتوقع مقصود أن يستمر انخفاض سعر الفروج حتى يصل إلى مستوى مقبول وذلك بناء على متابعته المستمرة وتواصله الدائم مع كبار مربي الدواجن.

وبين مدير الأسعار أن هناك نشرات تموينية تصدر بشكل يومي للفروج والبيض ويتم تحديد السعر في النشرة بناء على العرض والطلب وبحضور مربي الدواجن وأصحاب المسالخ وتجار مادة الفروج، مشيراً إلى أن كل من يبيع الفروج وأجزائه بأكثر من السعر المحدد في النشرة يعتبر مخالفاً للمرسوم رقم ٨.

ولفت إلى أن العديد من الشكاوى وردت إلى الوزارة من المواطنين والصحفيين خلال الأيام الماضية تفيد بارتفاع الفروج.

هذا ورصدت «الوطن» خلال جولة قامت بها أمس على بعض أسواق دمشق انخفاضاً ملحوظاً في أسعار الفروج وأجزائه حيث تراوح سعر الفروج الحي بين ١٩ و٢٢ ألف ليرة وتراوح سعر كيلو «الشرحات» بين ٤٠ و٤٢ ألف ليرة.

وكانت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق قد أصدرت ثلاث نشرات سعرية متتالية خلال الأيام الثلاثة الماضية خفضت من خلالها أسعار الفروج حيث انخفض سعر الفروج الحي خلال هذه الفترة من ١٩٥٠٠ ليرة إلى ١٧٥٠٠ ليرة وسعر كيلو الشرحات من ٤٤ إلى ٤٠ ألف ليرة، وانخفض سعر كيلو الدبوس من ٢٧ إلى ٢٢ ألف ليرة وكيلو الوردة من ٢٨ إلى ٢٣ ألف ليرة، وكيلو الكستا من ٢٩ إلى ٢٤ ألف ليرة، في حين حافظ سعر كيلو السودة على ٢٨ ألف ليرة للكيلو.

مطالب لمستثمري المنطقة الحرة السورية- الأردنية

قيمة البضائع من الجانب الأردني ٤٦٠ مليون دولار ومن الجانب السوري ٢٠ مليون دولار فقط

عبد الهادي شباط

كشف عدد من المستثمرين في المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية لـ«الوطن» أن إجراء الجمارك بعدم السماح للمستثمرين بدمج البيانات الجمركية يعيق النشاط الاقتصادي في المنطقة الحرة حيث تشترط الأمانة الجمركية في المنطقة الحرة أن يتم إخراج البضائع نفسها التي دخلت من البوابة الثانية وعدم تجزئتها أو إضافة مواد أخرى إليها ويعتبرون أن هذا الإجراء هو بخلاف المهمة الأساسية التي أحدثت من أجلها المنطقة الحرة لجهة السماح للمستثمرين بإدخال البضائع وتخزينها في المستودعات داخل المنطقة الحرة ثم إخراجها أو شحنها للسوق المحلية أو الترانزيت حسب حاجة المستثمر، ومثال على ذلك يقوم بعض المستثمرين بإدخال شحنات كبيرة من بعض المستوردات مثل ألواح الطاقة الشمسية وتخزينها في مستودعاتهم بالمنطقة الحرة ثم توريدها للسوق المحلية حسب حاجة السوق وقدرة المستثمر على توزيع وتصريف هذه البضائع أو إدخال جزء من هذه البضائع إلى جانب بضائع أخرى للمستثمر نفسه وكل ذلك وفق بيان جمركي نظامي تقوم الأمانة الجمركية المعنية في المنطقة بتنظيمه.

وفي متابعة لـ«الوطن» علمت أن مديرية الجمارك عملت أمس على تنظيم مذكرة للمديرية العامة للجمارك تشرح فيها ضرورة السماح للمستثمرين بدمج البيانات الجمركية بما يسهم في تعزيز الحركة التجارية والاستثمارية في المنطقة

بعد لقائه الوفد العراقي

عرنوس يؤكد متابعة الاتفاقيات ووضعها موضع التنفيذ

الوطن

بحث رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أمس مع وزير التجارة العراقي أثير الغريري والوفد المرافق له سبل تعزيز العلاقات ورفع مستوى التعاون الثنائي في مختلف المجالات واستثمار العلاقات التاريخية والتجاور الجغرافي وإمكانيات البلدين الاقتصادية والزراعية لتحقيق المصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين في سورية والعراق.

وأكد المهندس عرنوس أهمية خروج اجتماعات الدورة الحادية عشرة للجنة السورية العراقية المشتركة باتفاقيات ومذكرات تفاهم تعكس الرغبة والإرادة المشتركة لحكومتي البلدين في تنمية وتقوية الروابط الأخوية وفتح آفاق جديدة للتعاون تشمل مجالات الطاقة والزراعة وتعزيز التجارة البينية وتشجيع قطاع الأعمال في البلدين على إقامة استثمارات وشركات مشتركة والاستفادة من الفرص الاستثمارية الصناعية والزراعية المتوافرة لدى الجانبين.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى ضرورة متابعة كل ما يتم الاتفاق عليه ووضعه موضع التنفيذ بما يسهم في مواجهة التحديات المشتركة والظروف الاقتصادية التي يمر بها البلدان، ووجه رئيس الوزراء الشكر والتقدير للحكومة والشعب في العراق على الدعم المقدم للمتضررين من الزلزال، والذي يعكس عمق العلاقات الأخوية والروابط التاريخية التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين.

من جهته قال وزير التجارة العراقي: إن «ما قدمه الشعب العراقي نابع من واجبه تجاه الأشقاء في سورية لمواجهة تداعيات الزلزال، ومستعدون لمواصلة تقديم كل العون والمساعدة لسورية الشقيقة» مؤكداً عزم بلاده على المضي قدماً في تنمية وتطوير العلاقات الثنائية والارتقاء بها، إضافة إلى التشبيك الاقتصادي والتجاري وتعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع العام والخاص في البلدين، وتبادل الخبرات في تشغيل المنشآت الصناعية والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في سورية، بما يسهم في تلبية متطلبات واحتياجات الشعبين.

حضر اللقاء وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور قيس محمد خضر ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور فادي الخليل.

هذا وقام الوفد العراقي بزيارة مجموعة من المسؤولين السوريين وبحثوا معهم سبل تطوير العلاقات التجارية بين العراق وسورية في مختلف المجالات.

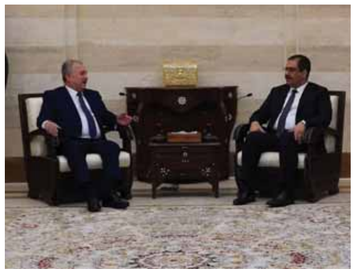

في ختام أعمال لجنتهم المشتركة.. السوريون والعراقيون وضعوا مشاكلهم على الطاولة

خليل: الحدود بيننا تساعد بتخفيف تكلفة النقل والتعاون الاقتصادي مقتصر على التبادل التجاري

الغريري: سأتبنى الطروحات بشكل رسمي وشخصي وسيختلف الأداء في الفترة المقبلة

جلنار العلي

أنهت اللجنة السورية- العراقية المشتركة يوم أمس اجتماعات دورتها الحادية عشرة التي عقدت في دمشق، وذلك من خلال عقد ملتقى ضم شخصيات حكومية من الطرفين ورجال أعمال سوريين لبحث المعوقات التي تواجههم والتي تحول من دون تنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين.

بدايةً، اعتبر وزير الاقتصاد السوري الدكتور محمد سامر خليل، أن هذه اللقاءات على غاية من الأهمية، خاصة أنها جمعت رجال أعمال سوريين من مختلف القطاعات مع مسؤولين حكوميين من العراق، بهدف إزالة كل ما هو متبقٍ من عقبات تحول دون تنمية حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي أوضحت أرقامه وجود تراجع فيه، حيث وصلت قيم الاستيراد والتصدير في عام ٢٠١٨ إلى ٥٦٠ مليون يورو، لتنخفض فيما بعد إلى ٣٠٠ مليون يورو، لتعود وترتفع في العام الماضي إلى ٤٠٠ مليون يورو، لافتاً إلى أن الميزان التجاري راجح باتجاه العراق وأن ارتفاع تكاليف البضائع عامل معوق للمنافسة، لكون البضائع من الدول الأخرى أقل تكلفة.

مشاريع مفيدة للبلدين

وأشار إلى أن الامتداد الجغرافي بين البلدين هو امتداد اقتصادي حقيقي، والحدود بينهما تؤهل أن تكون تكلفة النقل أقل، وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة، لافتاً إلى أن التعاون الاقتصادي لا يزال مقتصراً على التبادل التجاري، مؤكداً ضرورة تعزيز التعاون الاستثماري من خلال ما تقدمه العراق من خبراتها في هذا المجال وما تقدمه سورية من خلال قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ وتعديلاته، ما يخلق مشاريع جديدة مفيدة للبلدين.

من جانبه طرح رئيس مجلس الأعمال السوري- العراقي المشترك محمد السواح، مشاكل عدة يعاني منها التجار بينها المدفوعات المفروضة على السيارات في الطرقات الواصلة من منطقة ما بعد البوكمال وحتى العراق، مطالباً بتخفيض هذه المبالغ إلى الحد الأدنى وخاصة بالنسبة للمواد الرخيصة كالزراعية والنسيجية، لافتاً إلى أن الشاحنات التي تنقل البضائع من الأردن أو الخليج إلى بغداد لا يطلب منها أي مبالغ، مشيراً إلى أن المجلس أمّن مستودعات للبضائع السورية لتكون مساعدة بزيادة المنافسة.

توازن التجارة البينية

وفي تصريح لـ«الوطن»، أشار السواح إلى أن مخرجات الاجتماع تركزت على تحقيق عملية توازن في التجارة البينية بين سورية والعراق، وخاصة أنهما بلدان متجاوران لذلك يجب أن تعود الحالة الاقتصادية والتجارية إلى عهدها السابق، لافتاً إلى أن مهام مجلس الأعمال السوري- العراقي تتركز في نقل المعوقات إلى الحكومتين.

وفيما بعد بدأ رجال الأعمال بطرح مشاكلهم خلال الملتقى، حيث تطرق رئيس القطاع النسيجي في غرفة صناعة دمشق وريفها نور الدين سمحا، إلى مشكلة الإقامات وتأشيرات الدخول للعمال السوريين الذين يعملون في فروع الشركات السورية بالعراق، لكون إنجاز هذه الأوراق يتطلب عامين كاملين، كما ذَكر خلال مداخلته بالاتفاقية العربية التي تنص على عدم وجود رسوم جمركية على البضائع، ومع ذلك يقوم الجانب السوري بدفع خمسة بالمئة رغم وجود دول أخرى لا تدفع هذه الرسوم.

رئيس القطاع الكيميائي في غرفة صناعة دمشق وريفها حسام عابدين، أكد أن الجانب العراقي فرض رسوماً مرتفعة جداً على البضائع السورية، مطالباً بتخفيض هذه الرسوم أو توحيدها بين البلدين.

تسهيلات للتجار

أما رئيس غرفة تجارة حلب وعضو مجلس الشعب عامر حموي، فقد قدم عدة مقترحات ومطالب لتحسين التعاون بين البلدين، منها تقديم كل التسهيلات لدخول التجار المسجلين أصولاً لدى البلدين، وتقديم إقامة مميزة لرجال الأعمال العراقيين في سورية شبيهة بالإقامة الذهبية تتيح لهم كل التسهيلات مهما كان غرض الزيارة، إضافة إلى تسهيل تعامل التجار بالقطع الأجنبي، وإعادة تفعيل المنطقة الحرة المشتركة وإنشاء خط نقل ترانزيت، واستصدار قرارات خاصة لتسهيل إجراءات التملك للعراقيين في سورية وتشجيعهم على ذلك، خاصة أن سورية بيئة خصبة لكل الاستثمارات وعلى رأسها تلك المتعلقة بإعادة الإعمار، وختم مطالبه بضرورة التعاون لإعادة تفعيل القنصلية العراقية في حلب ورحلات جوية من بغداد إلى حلب وبالعكس.

فيما رأى رئيس رابطة المصدرين السوريين للألبسة والنسيج رغيد الحلبي أن العمل التجاري يحتاج إلى مرونة أكثر وخاصة في مجال منح التأشيرات والإقامات للصناعيين والتجار لكونها قصيرة الأمد، لأن المنتجات السورية أثبتت نجاحها في السوق العراقية.

خطة مشتركة

وفي المجال الزراعي، طالب عضو لجنة سوق الهال وأحد مصدري الخضر والفواكه إلى العراق، موفق طيار، بأنه في حال رغب العراق بمنع استيراد أي مادة أن يخبر الجانب السوري بذلك، كي لا تتكرر مشكلة العام الماضي عندما تم منع استيراد البطاطا.

وفي هذا السياق، طالب رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو بتفعيل الرزنامة الزراعية بين البلدين، لمعرفة أوقات الإنتاج والمواسم لإدارة التصدير، متمنياً من العراق إعلان تكاليف التخليص الجمركي للسيارات الخارجة من سورية بشكل علني، بسبب وجود إشكالية في هذا الجانب، متطرقاً إلى مشكلة أخرى، وهي أن العراق يسمح باستيراد سلع معينة ويحدد المنفذ الحدودي الذي ستدخل منه هذه السلع، وهذا يعد أمراً مربكاً وخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية، مقترحاً تنفيذ مبدأ المقايضة بين البلدين، عبر إعادة السيارة إلى سورية معبأة ببضائع عراقية، وذلك تخفيفاً للتكاليف.

إجراءات حقيقية

ختاماً بين وزير التجارة العراقي أثير الغريري أن الحكومة والمؤسسات العراقية مطالبة باتخاذ إجراءات حقيقية، مقدماً وعوداً للجانب السوري بأن يتبنى الطروحات بشكل رسمي وشخصي.

وردّاً على بعض الطروحات المتعلقة بمنع استيراد مواد زراعية، أكد الغريري أنه من الممكن أن يكون العراق قد أصدر مثل هذه القرارات سابقاً، مبرراً ذلك بأن العراق واجه أيضاً ظروفاً صعبة، آخرها كان عدم الاستقرار السياسي، ولكن سيختلف الأداء خلال الفترة المقبلة، وسيكون هناك اجتماعات مع وزارة الزراعة لضمان حماية حقوق المصدرين والمنتجات الزراعية السورية إلى العراق.

وأضاف: إنه قام بتسجيل المداخلات حول التأشيرات إلى العراق وسيرفعها إلى الرئيس العراقي، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية الملاحظات لتنفذ بشكل حقيقي.

من جانبه بين رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق الدكتور حيدر مكية، في تصريح لـ«الوطن»، أنه من الممكن أن تستثمر العراق في سورية بقطاع الطاقة والكهرباء من خلال مستثمرين جادين، وذلك خلال الفترة القريبة، لافتاً إلى ورود العديد من الملاحظات خلال اجتماعات الدورة الحادية عشرة للجنة المشتركة، وأنه مهتم بشكل شخصي بالتواصل مع المستثمرين العراقيين الجادين للعمل بها، وذلك يقترن مع توافر البيئة الآمنة.

معوقات في الشحن

رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري، بيّن في تصريح لـ«الوطن» على هامش الملتقى، أن أجواء الاجتماعات كانت إيجابية جداً لتذليل الصعوبات بين البلدين، وخاصة أن أرقام التبادل التجاري قبل الحرب على سورية كانت تقدر بـ٣ مليارات دولار، لافتاً إلى أن أكثر المعوقات حالياً تتركز في الشحن بين البلدين، حيث تصل تكلفة السيارة إلى العراق بـ١٠ آلاف دولار، في حين تبلغ تكلفة السيارة من تركيا إلى العراق نحو ١٠٠٠ دولار، ومن الأردن ٢٠٠٠ دولار، متسائلاً عن إمكانية المنافسة في ظل هذه الظروف، مشيراً إلى أن الجانب العراقي أطلق وعوداً بأن السيارة ستتمكن من الدخول إلى العراق بأدنى التكاليف.

• مكية لـ«الوطن»: من الممكن الاستثمار في قطاع الطاقة والكهرباء السوري خلال فترة قريبة

• السواح لـ«الوطن»: مهام مجلس الأعمال السوري- العراقي تتركز في نقل المعوقات إلى الحكومتين

• قيم استيراد وتصدير خجولة ورسوم وجمارك مرتفعة

• تكلفة شحن السيارة السورية إلى العراق ١٠ آلاف دولار ومن دول أخرى ١٠٠٠ فقط